الأهمية الجغرافية والسياسية لمضيق البوسفور ودوره في تشكيل التوازنات الإقليمية بين آسيا وأوروبا

The Geographical and Political Significance of the Bosporus Strait and Its Role in Shaping Regional Balances between Asia and Europe

م.د. عبدالرحمن حمادة صالح
جامعة سامراء - كلية التربية - قسم الجغرافية

Lect .Dr. Abdulrahma HamadaSaleh
Univesity of Samarra / College of Education
E-mail : abd.h.saleh@usamarra.edu.iq

المستخلص:

يُعتبر مضيق البوسفور أحد أضيق المضائق البحرية في العالم إذ لا يتجاوز عرضه في أضيق نقطة حوالي ٧٠٠ متر فقط، وهو الممر البحري الحيوي الذي يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويفصل بين قارتي آسيا وأوروبا يمنح هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمضيق أهمية سياسية واقتصادية كبيرة حيث تمر عبره كميات هائلة من السفن التجارية والطاقة، مما يجعله نقطة محورية في التوازنات الإقليمية والدولية يؤدي ضيق المضيق إلى تعقيدات في حركة الملاحة البحرية مما يستوجب تنظيمًا دقيقًا لحركة السفن وتطبيق تدابير أمنية مشددة لضمان سلامة الممر إضافة إلى ذلك، يشكل المضيق محورًا للصراعات السياسية والتوترات الإقليمية لا سيما وأنه يقسم أراضي تركيا إلى جزأين جغرافيًا، ويُعتبر عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة يستعرض هذا البحث الأبعاد الجغرافية والسياسية لمضيق البوسفور، ويحلل دوره في تشكيل التوازنات الإقليمية بين آسيا وأوروبا، مع

التركيز على التحديات الأمنية والملاحة البحرية التي تواجهه كما يناقش البحث الصراعات السياسية المرتبطة بالسيطرة على المضيق، وتأثيرها على استقرار المنطقة وأمن الممرات البحرية الدولية في الختام يقدم البحث توصيات لتعزيز الأمن والاستقرار في هذا الممر البحري الحيوي، مساهمًا بذلك في حفظ التوازنات السياسية والإقليمية .

الكلمات المفتاحية: مضيق البوسفور، الجغرافيا السياسية، التوازنات الإقليمية، اتفاقية مونترو، الأمن البحري، قناة إسطنبول، تركيا، البحر الأسود، المضائق الدولية، الصراع الجيوسياسي.

Abstract:

The Bosporus Strait is one of the narrowest maritime straits in the world, with a width of approximately 700 meters at its narrowest point. It serves as a vital waterway connecting the Black Sea to the Sea of Marmara, dividing the continents of Asia and Europe. This strategic geographical location endows the strait with significant political and economic importance, as it facilitates the transit of massive volumes of commercial and energy vessels, making it a pivotal point in regional and international balances. The narrowness of the strait poses complexities for maritime navigation, necessitating precise regulation and stringent security measures to ensure safe passage. Moreover, the Bosporus Strait represents a focal point of political conflicts and regional tensions, particularly as it geographically divides Turkey into two parts and constitutes a crucial element in the strategies of major competing powers in the area. This study explores the geographical and political dimensions of the Bosporus Strait and analyzes its role in shaping regional balances between Asia and Europe, focusing on the security challenges and maritime navigation issues it faces. The research also discusses political conflicts related to control over the strait and their impact on regional stability and the security of international maritime routes. Finally, the study offers recommendations to enhance security and stability in this vital maritime passage, thereby contributing to the preservation of political and regional balances.

Keywords:Bosphorus Strait, Political Geography, Regional Balances, Montreux Convention, Maritime Security, Istanbul Canal, Turkey, Black Sea, International Straits, Geopolitical Conflict.

المقدمة Introduction:

يُعد مضيق البوسفور ممرًا مائيًا استراتيجيًا هامًا يتوسط قارتين، آسيا وأوروبا وهو أحد أضيق المضائق البحرية المستخدمة عالميًا. يربط المضيق بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويمر عبره جزء كبير من حركة التجارة البحرية والطاقة بين الشرق والغرب تحتل تركيا موقعًا جغرافيًا

فريدًا يمتد عبر المضيق، مما يجعلها لاعبًا أساسيًا في ضبط الأمن والملاحة فيه. نظراً لأهمية المضيق الجغرافية والسياسية، فقد كان ولا يزال محورًا للصراعات والنزاعات التي تهدف للسيطرة عليه وتأمين المصالح الوطنية والدولية. في هذا البحث، نستعرض الأبعاد الجغرافية والسياسية لمضيق البوسفور، مع تحليل دوره في تشكيل التوازنات الإقليمية بين آسيا وأوروبا والتحديات التي تواجه هذا الممر الحيوي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية .

مشكلة البحث Problem Statement:

تتركز مشكلة البحث في دراسة كيفية تأثير موقع مضيق البوسفور الجغرافي والسياسي على التوازنات الإقليمية بين آسيا وأوروبا، وكيفية التعامل مع التحديات الأمنية والملاحة التي تواجهه، إضافة إلى الصراعات السياسية الناشئة حول السيطرة على المضيق وتأثيرها على استقرار المنطقة.

تساؤلات البحث Research Questions:

١-ما هي الأبعاد الجغرافية والسياسية لمضيق البوسفور؟

٢-كيف يؤثر مضيق البوسفور في تشكيل التوازنات الإقليمية بين آسيا وأوروبا؟

٣-ما هي التحديات الأمنية والملاحية التي تواجه المضيق؟

٤-كيف تؤثر الصراعات السياسية على استقرار المضيق وإدارته؟

٥-كيف تلعب البيئة الجغرافية والبشرية للمضيق دورها في المضيق؟

فرضية البحث Hypothesis:

١-إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمضيق البوسفور يجعله محورًا رئيسيًا في التوازنات الإقليمية بين آسيا وأوروبا.

٢-تواجه إدارة المضيق تحديات أمنية وملاحية تؤثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة.

٣-السيطرة السياسية على مضيق البوسفور تشكل عنصرًا حاسمًا في الصراعات الإقليمية والدولية

وتأتي إجابات على تساؤلات المشكلة كما يلي:

١-يمتلك مضيق البوسفور أهمية استراتيجية فائقة ناتجة عن موقعه الجغرافي الفريد الذي يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومن ثم البحر المتوسط ما يجعله عقدة مواصلات بحرية إقليمية ودولية تؤثر في التوازنات الجيوسياسية .

٢-التحكم التركي بالمضيق من خلال اتفاقية مونترو يمنح أنقرة نفوذًا سياسيًا كبيرًا، إذ يمكنها فرض قيود على مرور السفن الحربية في أوقات السلم والحرب، ما يُعزز من استقلاليتها الإقليمية وقدرتها على المناورة في النزاعات الدولية .

٣-يُستخدم المضيق كأداة ضغط في العلاقات الدولية، ولا سيما في التوازن بين روسيا ودول الناتو، إذ تُعد سيطرة تركيا عليه عنصرًا محوريًا في تشكيل معادلات

الأمـن في البحـر الأسـود والبحـر المتوسـط .
٤- أدى ضيـق المضيـق، ومـرور عـدد كبـير مـن السـفن يوميًـا، إلى تزايـد المخاطـر البيئيـة والملاحيـة، مـا دفـع تركيـا إلى طـرح مـشروع قنـاة إسـطنبول لتقليـل الزخـم وتحقيـق عوائـد اقتصاديـة وسياسـية وهـو مـا قـد يُحـدث تحـولات قانونية واسـتراتيجية جديـدة .
٥-تلعـب البيئـة الجغرافيـة والبشريـة للمضيـق دورًا مضاعفًـا ليـس فقـط في كونـه معـبرًا مائيًـا بـل كمجـال حضـاري وثقـافي يعكـس العلاقـة بـين الـشرق والغـرب ويُعيـد تعريـف مفهـوم الجغرافيـا السياسـية في ظـل التداخـل بـين السـيادة والملاحـة الدوليـة .

أهداف البحث Research Objectives:

١-تحليـل الأهميـة الجغرافيـة والسياسـية لمضيـق البوسـفور.
٢-دراسـة دور المضيـق في تشـكيل التوازنـات الإقليميـة بـين آسـيا وأوروبـا .
٣-التعـرف عـلى التحديـات الأمنيـة والملاحية التـي تواجـه المضيـق .
٤-تقييـم تأثـير الصراعـات السياسـية عـلى اسـتقرار المضيـق وإدارتـه .

أهميـة البحـث Significance of the Study:

١-تـبرز أهميـة البحـث في تسـليط الضـوء عـلى مضيـق البوسـفور كممـر مـائي حيـوي يمتلـك تأثـيرًا جيوسياسـيًا كبـيرًا عـلى العلاقـات الإقليميـة والدوليـة .
٢-يسـاهم البحـث في فهـم دور المضيـق في اسـتقرار المنطقـة وتأمـين الممـرات البحريـة .
٣-يقـدم توصيـات تدعـم إدارة فعالـة تعـزز التوازنـات السياسـية والأمنيـة بـين الـدول المجـاورة .

مبررات البحث Justifications:

١-نـدرة الدراسـات التـي تجمـع بـين البعـد الجغـرافي والسـياسي للمضيـق بشـكل متكامـل .
٢-الحاجـة إلى فهـم التأثـيرات المتبادلـة بـين الموقـع الجغـرافي والصراعـات السياسـية عـلى اسـتقرار المنطقـة .
٣-أهميـة المضيـق في حركـة التجـارة والطاقـة العالميـة مـما يتطلـب دراسـات معمقـة لدعـم السياسـات الإقليميـة والدوليـة .

حدود البحث Scope and Limitations:

١- يركـز البحـث عـلى الأبعـاد الجغرافيـة والسياسـية لمضيـق البوسـفور دون التوسـع في الجوانـب الاقتصاديـة أو الاجتماعيـة , لاحـظ الخريطـة (١).
٢- يتنـاول البحـث الفـترة الزمنيـة مـن القـرن العشريـن حتـى الوقـت الراهـن لتسـليط الضـوء عـلى التطـورات الحديثـة.
٣- يقتـصر التحليـل عـلى الـدول المطلـة عـلى المضيـق والمنطقـة المحيطـة بـه دون الدخـول في تفاصيـل النزاعـات البعيـدة.

خريطة (١) مضيق البسفور

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على اطلس العالم الجغرافي ، باستخدام برامجيات Arc gis104

المبحث الاول : الخصائص الجغرافية والسياسية لمضيق البوسفور

أولًا: الموقع الجغرافي لمضيق البوسفور

يقع مضيق البوسفور في موقع استراتيجي فريد، حيث يشكّل الخط الفاصل بين قارتي آسيا وأوروبا ويعدّ من أضيق الممرات البحرية الملاحية في العالم إذ لا يتجاوز عرضه في أضيق نقطة ٧٠٠ متر يمتد المضيق بطول يقارب ٣٠ كيلومترًا،(الاحمد ,٢٠١٩ ,ص٤٣) ويبدأ من شمال إسطنبول حيث البحر الأسود، وينتهي جنوبًا عند بحر مرمرة وبهذا يشكل حلقة وصل

بحرية مهمة بين أوروبا الشرقية وآسيا الغربية، كما يشكّل مع مضيق الدردنيل ما يُعرف بـ»المضائق التركية» التي تُعد البوابة الجنوبية للبحر الأسود.

هذا الموقع الجغرافي الحساس لم يحدد فقط وظائفه الاقتصادية والملاحية، بل جعله مركزًا للأهمية السياسية والعسكرية في المنطقة، وأحد المفاتيح الجيوسياسية في العالم .

ثانيًا: الخصائص الطبيعية للمضيق

يتميّز مضيق البوسفور بتضاريس بحرية معقدة وتيارات مائية سطحية وسفلية متعاكسة ما يزيد من صعوبة الملاحة فيه فالتيارات السطحية تتجه عادة من الشمال إلى الجنوب بينما تسير التيارات السفلية من الجنوب إلى الشمال نتيجة لفروق الملوحة والكثافة بين البحر الأسود وبحر مرمرة (الاطرش , ٢٠١٤ ,ص٦٨) , هذه الخصائص الهيدرولوجية تجعل من المضيق بيئة بحرية حساسة تحتاج إلى دقة ملاحية وتنظيم صارم لعبور السفن خاصة الكبيرة منها أو تلك التي تنقل مواد خطرة .

ثالثًا: الأهمية الاقتصادية لمضيق البوسفور

يُعد مضيق البوسفور من أهم الممرات الاقتصادية في العالم، حيث تمر من خلاله آلاف السفن سنويًا محملة بالبضائع والغاز والنفط هذا الدور التجاري الحيوي جعله شريانًا اقتصاديًا لا غنى عنه ليس فقط لتركيا بل للدول المحيطة بالبحر الأسود مثل روسيا وأوكرانيا وجورجيا ومن خلاله يتم تصدير المواد الخام نحو الأسواق الأوروبية مما يعزز موقعه بوصفه بوابة للتجارة بين الشرق والغرب .

كما أن مرور السفن عبر البوسفور يخضع لقوانين صارمة ومع ذلك تظل كلفة المرور فيه أقل من أي طريق بديل وهو ما يمنح المضيق مكانة لا يمكن تعويضها بسهولة .

رابعًا: الأهمية السياسية والجيوسياسية

يمثل مضيق البوسفور نقطة التقاء بين الجغرافيا والسياسة إذ لا يمكن عزله عن الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والدولية فمنذ القرون الوسطى وحتى العصر الحديث شكّل المضيق هدفًا استراتيجيًا للقوى الكبرى فقد سعت الإمبراطوريات السابقة، والدول الحديثة للسيطرة عليه لضمان مرورها الآمن إلى البحر المتوسط ومنه إلى المحيطات.

تركيا بصفتها الدولة التي يمر عبر أراضيها المضيق تمتلك تأثيرًا كبيرًا في السياسات الإقليمية. وتُعد الاتفاقيات التي تنظم المرور في المضيق، مثل اتفاقية «مونترو» لعام ١٩٣٦،(الجبوري , ٢٠١٥ , ص٩٨) من أبرز القضايا التي ترسم ملامح التوازن الإقليمي حيث تُحدد حقوق مرور السفن الحربية والتجارية ما يضع المضيق في قلب الحسابات العسكرية والسياسية.

خامسًا: المضيق كعامل في رسم توازنات القوى

يلعب مضيق البوسفور دورًا حساسًا في رسم موازين القوى الإقليمية فهو أحد العوامل التي تمنح تركيا ثقلاً إقليميًا حيث يمكنها توظيف المضيق كورقة ضغط سياسية واقتصادية ومن جهة أخرى فإن الدول المطلة على البحر الأسود لا سيما روسيا تنظر إلى المضيق باعتباره منفذها الوحيد نحو المياه الدافئة .

في فترات التوتر يصبح المضيق مسرحًا لتقاطع المصالح بين حلف الناتو وروسيا وبين تركيا والاتحاد الأوروبي وقد تتزايد أهمية المضيق كلما زادت التحديات الأمنية في البحر الأسود أو الشرق الأوسط ما يجعله من أبرز النقاط الجغرافية ذات الطابع السياسي في العالم .

سادسًا: الدور الأمني للمضيق

نظرًا لموقعه الضيق وطبيعته المعقدة، فإن مضيق البوسفور يمثل تحديًا أمنيًا دائمًا فالمضيق يشهد ازدحامًا ملاحيًا كثيفًا يعزز من احتمالية وقوع حوادث بحرية كما حدث في العديد من الحالات خلال العقود الماضية لذلك، فإن تأمين حركة السفن عبره لا يتطلب فقط تقنيات حديثة للمراقبة والتحكم بل تعاونًا دوليًا لضمان المرور الآمن .

وقد أدّت هذه الاعتبارات إلى تطوير سياسات تركية مشددة تتعلّق بإجراءات السلامة شملت مرافقة السفن الخطرة وتحديد أوقات المرور وتطبيق أنظمة بحرية دقيقة كل هذه الجوانب جعلت من المضيق ساحة حساسة للتفاعل بين الأمن والسيادة الوطنية.

سابعًا: التحولات المعاصرة وتأثيرها على المضيق

في ظل التحولات الجيوسياسية الحديثة مثل الأزمة الأوكرانية وعودة النفوذ الروسي وتزايد التوترات في شرق المتوسط ازدادت أهمية مضيق البوسفور بشكل كبير فكل تحرك سياسي أو عسكري في المنطقة يمر بشكل أو بآخر عبر حسابات هذا الممر البحري .

وتُطرح في هذا السياق مشروعات تركية مثل «قناة إسطنبول» كممر مائي بديل يهدف لتخفيف الضغط عن البوسفور لكنها أثارت أيضًا جدلًا داخليًا ودوليًا حول أهدافها السياسية وتأثيرها البيئي والاستراتيجي .

ثامنًا: المضيق والانقسام الجغرافي لتركيا

من السمات الفريدة لمضيق البوسفور أنه لا يفصل بين قارتين فقط بل يقسم دولة واحدة هي تركيا إلى قسمين قاريين أوروبي وآسيوي وهذا يعطي العاصمة الثقافية إسطنبول طابعًا حضاريًا خاصًا ويضفي على تركيا بُعدًا جغرافيًا مزدوجًا، يجعلها ملتقى للحضارات والمصالح العالمية هذا الانقسام الجغرافي له أيضًا تبعات على المستوى السياسي والإداري والعسكري .

يتضح أن مضيق البوسفور ليس مجرد ممر مائي ضيق بل هو عقدة جغرافية سياسية تمثل مفتاحًا لفهم كثير من

التفاعلات الإقليمية والدولية فخصائصه الجغرافية وموقعه الاستراتيجي، ودوره في حركة التجارة والأمن كلها عوامل تجعل منه نقطة ارتكاز في الجغرافيا السياسية الحديثة إن فهم مضيق البوسفور يتطلب إدراكًا عميقًا للعلاقة المعقدة بين الجغرافيا السيادة والمصالح الدولية .

المبحث الثاني: اتفاقية مونترو وموقع مضيق البوسفور في التفاعلات الإقليمية والدولية

أولًا: السياق التاريخي لاتفاقية مونترو (١٩٣٦)

تُعد اتفاقية مونترو (Montreux Convention Regarding the Regime of the Straits) إحدى أبرز الاتفاقيات الدولية التي نظّمت المرور البحري في مضائق تركيا (البوسفور والدردنيل)، وقد جاءت هذه الاتفاقية في ظل ظروف دولية حساسة مطلع القرن العشرين ,(الحسن , ٢٠١٦ , ص ١٢٢) .

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى تمّ نزع السلاح عن المضائق التركية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ ووُضعت تحت إشراف لجنة دولية، وهو ما شكّل تقليصًا واضحًا لسيادة تركيا على أراضيها .

إلا أن التحوّلات السياسية في أوروبا لا سيما صعود النازية وتزايد التهديدات العسكرية في ثلاثينيات القرن العشرين دفعت تركيا إلى المطالبة بإعادة النظر في وضع المضائق .

جاءت اتفاقية مونترو عام ١٩٣٦ لتلغي الرقابة الدولية وتعيد لتركيا سيادتها على المضائق، في مقابل التزامها بتنظيم المرور وفق شروط دقيقة (العبيدي , ٢٠١٧ , ص٩٥).

وقد وقّعت الاتفاقية كلٌّ من تركيا الاتحاد السوفيتي بريطانيا فرنسا بلغاريا رومانيا اليونان ويوغوسلافيا ما يعكس أهميتها الدولية .

ثانيًا: بنود الاتفاقية وأثرها القانوني

تنص اتفاقية مونترو على قواعد محددة للمرور البحري وتُفرّق بين نوعَي المرور التجاري والعسكري .

١. المرور التجاري

أ-يحق لجميع السفن التجارية المرور عبر المضائق بحرية تامة في أوقات السلم، ليلاً ونهارًا.

ب-تلتزم السفن بالإبلاغ المسبق عن عبورها لتركيا، مع احترام شروط السلامة والملاحة التي تفرضها أنقرة.

٢. المرور العسكري

أ-تفرض الاتفاقية قيودًا واضحة على السفن الحربية، خاصة من الدول غير المطلة على البحر الأسود.

ب-يجب أن تُعلن السفن نيتها بالمرور قبل ثمانية أيام على الأقل.

ت-لا يُسمح بدخول أكثر من تسع سفن حربية أجنبية في آنٍ واحد.

ث-تقيَّد حمولة السفن المارة إلى ١٥ ألف طن.

ج-لا يجوز بقاء السفن الأجنبية غير التابعة للدول المشاطئة أكثر من ٢١ يومًا في البحر الأسود (الطائي , ٢٠١٨, ص٦٦).

٣. زمن الحرب

أ-في حال كانت تركيا في حالة حياد، فإن لها صلاحية تنظيم المرور وفق تقديرها.

ب-أما إذا كانت تركيا في حالة حرب، فلها الحق الكامل في منع أو تقييد مرور السفن.

هذه البنود منحت تركيا هامشًا كبيرًا من السيادة والتحكم، لكنها في الوقت ذاته خلقت حساسية دائمة مع الدول الكبرى التي تتطلّع إلى حرية الملاحة العسكرية.

ثالثًا: البعد الجيوسياسي للاتفاقية

تُشكّل مضائق تركيا، وعلى رأسها البوسفور، بوابة دخول وخروج للبحر الأسود، الذي يُعد مركزًا حساسًا للعديد من القوى الدولية، أبرزها روسيا, وبموجب اتفاقية مونترو لا تستطيع السفن الحربية غير التابعة لدول البحر الأسود البقاء في المنطقة أكثر من ٢١ يومًا، مما يشكّل تقييدًا صارمًا للولايات المتحدة أو دول الناتو, وعلى الرغم من أن الاتفاقية تعود إلى فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أنها ما زالت تُستخدم حتى اليوم كأساس قانوني ينظّم توازن القوى البحرية في المنطقة .

وقد أدى ذلك إلى جعل تركيا في موقع تفاوضي متميّز إذ أن كل تحرّك بحري دولي في البحر الأسود يجب أن يمر عبر الإذن التركي بشكلٍ أو بآخر .

رابعًا: تطبيق الاتفاقية في الأزمات الدولية

خلال العقود الماضية، اختبرت عدة أزمات قدرة اتفاقية مونترو على ضبط التوازنات البحرية:

١-الحرب الباردة: حاولت الولايات المتحدة الدفع باتجاه وجود دائم في البحر الأسود، إلا أن تركيا تمسكت ببنود مونترو.

٢-الأزمة الجورجية (٢٠٠٨): تمسكت أنقرة بحقها في رفض دخول عدد من السفن التابعة لحلف الناتو.

٣-أزمة أوكرانيا (٢٠١٤): بعد ضم روسيا للقرم، زاد التوتر في البحر الأسود، وتمسكت تركيا مجددًا ببنود الاتفاقية.

٤-الغزو الروسي لأوكرانيا (٢٠٢٢): أعلنت تركيا إغلاق المضائق أمام السفن الحربية، مستندة إلى البند المتعلق بالحرب، ما عدّه الغرب موقفًا حياديًا متوازنًا.

تظهر هذه الأزمات أن الاتفاقية ما زالت توفر غطاء قانونيًا لتركيا يمكنها من المناورة بين القوى المتصارعة دون الاصطفاف المباشر(الزبيدي , ٢٠١٢ , ص٨٨).

خامسًا: المضيق في السياسة الخارجية التركية

نجحت تركيا عبر عقود في تحويل مضيق البوسفور إلى أداة دبلوماسية متقدمة، فحين ترغب أنقرة بالتصعيد أو التهدئة مع أطراف دولية، يكون المضيق أداة ضغط أو توازن فعلى سبيل المثال، رفضت تركيا السماح لسفن حربية

أمريكية بدخول البحر الأسود في مناسبات متعددة، رغم أنها عضو في الناتو، وذلك لحماية توازناتها مع روسيا.

كما أن إدارة المرور التجاري في المضيق باتت ورقة اقتصادية مهمة، إذ تمر من خلاله أكثر من ٤٠ ألف سفينة سنويًا،(الحسيني , ٢٠٢٠ , ص١١٣) , منها نسبة كبيرة تحمل المواد الخطرة، وهو ما جعل تركيا تطالب بإعادة تقييم قواعد الاستخدام، وهو ما كان أحد دوافع مشروع «قناة إسطنبول».

سادسًا: التحديات القانونية والضغوط الدولية

تواجه تركيا ضغوطًا قانونية وسياسية في تطبيق الاتفاقية، ومنها:

١-اتهام بعض الدول لأنقرة بالتفسير «المتوسع» لبنود الاتفاقية بما يخدم مصالحها السياسية.

٢-تزايد المطالب بإعادة النظر في الاتفاقية، خاصة من قبل الدول غير المشاطئة للبحر الأسود.

٣-التناقض بين القانون الدولي البحري العام (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢) واتفاقية مونترو، التي تُعدّ اتفاقية سابقة لها وتستثني المضيق من بعض بنود حرية الملاحة العالمية.

٤-رغم ذلك، فإن موقف المجتمع الدولي ما يزال يدعم استمرار العمل بالاتفاقية بوصفها ضامنة للاستقرار، وهو ما يعزز مكانة تركيا كفاعل رئيس في أمن الملاحة الدولية.

سابعًا: أثر الاتفاقية على مشروع قناة إسطنبول

أعلنت تركيا نيتها إنشاء قناة مائية موازية للبوسفور باسم قناة إسطنبول ما أثار نقاشًا واسعًا حول مدى خضوع القناة الجديدة لبنود اتفاقية مونترو.

تُصرّ الحكومة التركية على أن القناة ليست جزءًا من المضائق المشمولة بالاتفاقية، وبالتالي يمكن أن تطبق فيها شروط تجارية وسيادية مختلفة من بينها:

١-فرض رسوم مرور جديدة.

٢-السماح بمرور السفن الحربية خارج قيود الاتفاقية.

٣-تقليل الضغط على البوسفور(الفهد , ٢٠١٣ , ص ١٣٠).

لكن هذا الطرح يواجه معارضة روسية حادة، خشية أن تتحوّل القناة إلى ثغرة قانونية تسمح بوجود عسكري غير خاضع لبنود مونترو، وهو ما قد يغيّر التوازن العسكري في البحر الأسود.

ثامنًا: أهمية الاستمرار بالاتفاقية في ظل التوترات الإقليمية

في ظل التوترات المتزايدة شرق أوروبا وفي البحر الأسود، تبرز اتفاقية مونترو كعامل استقرار استثنائي. فهي:

١-تمنع عسكرة البحر الأسود.

٢-تُحدد سقفًا للوجود العسكري الأجنبي.

٣-تحفظ حق تركيا في السيادة دون أن تخرج عن إطار القانون الدولي.

ولذلك، فإن تركيا تستخدم الاتفاقية كورقة استراتيجية مضادة لأي ضغط خارجي، لا سيما مع تزايد الاستقطاب بين روسيا والناتو.

إن اتفاقية مونترو لم تكن مجرد تسوية قانونية عابرة، بل شكلت حجر الأساس في ضبط الإقليم البحري الممتد من البحر الأسود إلى البحر المتوسط.

وقد حافظت تركيا عبرها على توازن دقيق بين مصالحها الداخلية، وضغوط القوى الدولية ومع ظهور مشاريع بديلة كقناة إسطنبول، والتغيرات الإقليمية الحادة، تبقى الاتفاقية أداة استراتيجية في يد تركيا، تُعيد من خلالها صياغة دورها الجغرافي والسياسي في العالم.

المبحث الثالث: مضيق البوسفور والصراعات السياسية المعاصرة في التوازنات الإقليمية والدولية

أولًا: البوسفور كأداة جيوسياسية في السياسة التركية

اعتمدت تركيا في العقود الأخيرة على موقعها الجغرافي الفريد لتحقيق نفوذ سياسي واسع، وبرز مضيق البوسفور كأحد أبرز أدواتها الجيوسياسية فمن خلال التحكم في المرور البحري عبر المضيق، تمكّنت أنقرة من ممارسة تأثير مباشر على أمن الطاقة، وتوجيه رسائل سياسية للدول المجاورة وللقوى الكبرى. وبرز ذلك بشكل جليّ في التعامل التركي مع حركة السفن الروسية خلال أزمات البحر الأسود، وفي أوقات توتر العلاقات مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي . السياسة التركية الحديثة أعادت تعريف العلاقة مع البحر، خصوصًا في ظل صعود مفهوم «الوطن الأزرق»، الذي يُعد البوسفور أحد أركانه الحيوية(القيسي , ٢٠١٦ , ص٤٨) وباتت أنقرة توظف المضيق كورقة تفاوضية في الملفات الكبرى، مثل انضمامها للاتحاد الأوروبي أو مفاوضات الطاقة في شرق المتوسط .

ثانيًا: الدور الروسي والصراع على النفاذ للمياه الدافئة

لطالما اعتبرت روسيا مضيق البوسفور عنصرًا استراتيجيًا حاسمًا في أمنها القومي، إذ يمثّل المعبر البحري الوحيد لأسطولها الجنوبي للوصول إلى البحر المتوسط والمياه الدولية لذلك فإن موسكو ترى في أي قيود على مرور سفنها تهديدًا مباشرًا. بعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، تصاعد التوتر حول المضيق، خصوصًا مع تطبيق تركيا بنود اتفاقية مونترو، التي تتيح لها إغلاق المضيق أمام السفن الحربية في حال الحرب وقد أثار ذلك توترات بين أنقرة وموسكو، حيث حاولت تركيا الموازنة بين التزاماتها كعضو في الناتو وبين مصالحها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا.

ثالثًا: البوسفور في حسابات حلف الناتو والولايات المتحدة

يشكل مضيق البوسفور جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية البحرية الغربية(نعيم , ٢٠١٩ , ص٢١٠)، لا سيما في ظل رغبة حلف الناتو بالوصول السريع إلى منطقة البحر الأسود. وتحرص الولايات المتحدة بشكل خاص على ضمان حرية الملاحة فيه وتعتبره خط إمداد حيوي للعمليات العسكرية أو الاستخبارية في المنطقة .

لكن التوازن الحرج الذي تحافظ عليه تركيا أحيانًا بين حلفائها في الناتو وشركائها في الشرق، يضعها في موقع معقد فقراراتها المتعلقة بالمضيق يمكن أن تغيّر مواقف دولية، كما حدث خلال أزمة سوريا، أو أثناء مناورات الناتو في البحر الأسود حيث امتنعت تركيا عن فتح المضيق للسفن الحربية في بعض الفترات، مما أبرز قدرتها على التأثير في مسارات الصراع.

رابعًا: اتفاقية مونترو وتنظيم المرور في المضيق

تحكم مضيق البوسفور اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ التي تمنح تركيا حق تنظيم المرور البحري في وقت السلم، لكنها تفرض قيودًا على مرور السفن الحربية، خاصة من الدول غير المشاطئة للبحر الأسود وتُعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية في التوازن الجيوسياسي للمنطقة، إذ تمنح تركيا سلطة شبه كاملة على حركة السفن، دون أن تكون مضطرة للامتثال للقانون الدولي البحري العام كما في المضائق الأخرى .

غير أن التطورات الحديثة مثل مشروع قناة إسطنبول، طرحت أسئلة حول مستقبل الاتفاقية، إذ ترى بعض الأطراف أن القناة الجديدة قد تفتح الباب أمام التفاف قانوني على مونترو، وهو ما ترفضه روسيا بشدة، وتتابعه الدول الغربية بقلق .

خامسًا: مشروع «قناة إسطنبول» وصدام المصالح الدولية

أعلنت تركيا نيتها إنشاء قناة إسطنبول كممر مائي بديل لمضيق البوسفور، لأغراض تجارية وأمنية. غير أن هذا المشروع أثار مخاوف كبيرة إقليميًا ودوليًا، كونه يفتح الباب أمام تغيير قواعد المرور البحري، ويمنح أنقرة مرونة أكبر في فرض الرسوم أو منع عبور بعض السفن.

ترى روسيا في المشروع تهديدًا لاتفاقية مونترو، فيما تخشى دول أوروبية من أن يتحول إلى أداة سياسية بيد الحكومة التركية. كذلك، فإن المخاطر البيئية والمالية للمشروع أصبحت محل نقاش داخلي واسع في تركيا، مما يجعل المشروع محكًا لصراعات داخلية وخارجية في آنٍ واحد.

سادسًا: التحديات الأمنية في زمن الحروب والتغيرات الدولية

شهد مضيق البوسفور تحديات أمنية متزايدة، خاصة في ظل الحروب المعاصرة.

فمع تصاعد التوترات في البحر الأسود، أصبح المضيق مسرحًا لمرور السفن الحربية، والتجسس الإلكتروني، ونقل السلاح غير المباشر. كما أن تهديدات القرصنة، والإرهاب البحري، وتسرّب المواد الخطرة باتت هواجس حقيقية في سياق الأمن الإقليمي.

وتُوظف تركيا أمن المضيق كورقة لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، إذ تربط مشاركتها في المبادرات الأمنية بضمانات سياسية معينة، مما يعزز موقعها كلاعب مستقل قادر على التأثير في استقرار الممرات المائية العالمية.

سابعًا: مضيق البوسفور كأداة ناعمة في السياسة الخارجية التركية

لا يقتصر نفوذ تركيا في المضيق على البعد العسكري أو الأمني، بل يشمل أيضًا بعدًا «ناعماً»، يتمثل في قدرتها على تنظيم المنتديات الإقليمية، ومبادرات الوساطة بين الدول المتصارعة وقد استخدمت أنقرة مضيق البوسفور كرمز للتقارب بين الشرق والغرب، كما حدث في مناسبات دولية عدّة، أبرزها اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عام ٢٠٢٢.

ويُعتبر المضيق رمزًا حضاريًا وثقافيًا في السياسة التركية، إذ يعكس تداخل الهوية الآسيوية والأوروبية، ويُستخدم في تعزيز الخطاب الدبلوماسي الذي يروج لدور تركيا كجسر حضاري.

ثامنًا: الأبعاد القانونية الدولية للمضيق

رغم أن اتفاقية مونترو تُعطي تركيا الحق الحصري في تنظيم المرور، إلا أن المجتمع الدولي يراقب بدقة مدى التزام أنقرة بالمعايير القانونية الدولية. فحرية الملاحة، وحماية البيئة البحرية، وحركة التجارة، كلها جوانب تحكمها قواعد القانون الدولي(الكبيسي , ٢٠١٤, ص١١١).

وقد واجهت تركيا في بعض الأحيان ضغوطًا دولية بسبب بعض القرارات التنظيمية، أو بسبب حوادث بحرية وقعت في المضيق، الأمر الذي يضعها تحت تحدي الحفاظ على السيادة وفي الوقت ذاته تجنب التصعيد الدبلوماسي.

يمثل مضيق البوسفور نقطة محورية في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية. وتحكمه اعتبارات قانونية وأمنية وجغرافية معقدة. وقد أضحى أداة متعددة الأوجه في يد تركيا، تستثمره لتعزيز نفوذها، وتحقيق مصالحها، ومواجهة ضغوط التحالفات المتنافسة. وفي ظل التحولات الدولية المتسارعة، يتّضح أن البوسفور لم يعد مجرد ممر ملاحي، بل أصبح رمزًا لصراع الإرادات بين الشرق والغرب، ومفتاحًا لتحديد ملامح التوازن الجيوسياسي القادم .

المبحث الرابع: مستقبل مضيق البوسفور في ظل التحولات الجيوسياسية والبيئية

ثانيًا: مستقبل المضيق في ظل مشروع «قناة إسطنبول» (تكملة)

يمثل مشروع «قناة إسطنبول» الذي تخطط تركيا لإنشائه منذ عام ٢٠١١ تحولًا جغرافيًا وسياسيًا كبيرًا في مسار النقل البحري الإقليمي والدولي. تهدف الحكومة التركية من خلاله إلى تخفيف الضغط الملاحي الكبير عن مضيق البوسفور، الذي تمر عبره يوميًا عشرات السفن، بعضها يحمل مواد خطرة قد تُهدد الأمن البيئي والسكاني(محمد , ٢٠٢٠ , ص ١٦٢).

غير أن هذا المشروع واجه رفضًا داخليًا واسعًا من قبل الأكاديميين والبيئيين والمجتمع المدني، بسبب المخاطر التي قد تُلحقها القناة بالنظام البيئي البحري الهش في المنطقة، فضلًا عن التخوف من تقويض مكانة اتفاقية مونترو، بما قد يُحدث صدامًا قانونيًا دوليًا كما أن روسيا أبدت تحفظات قوية بشأن القناة، باعتبار أنها قد تُستخدم لتجاوز القيود المفروضة على السفن الحربية ضمن بنود الاتفاقية الحالية، مما قد يُغيّر قواعد اللعبة الاستراتيجية في البحر الأسود.

إذا ما نُفذ المشروع بالكامل، فقد يؤدي إلى تغيير جوهري في طبيعة الدور الجغرافي والسياسي لمضيق البوسفور، إما بتقليص أهميته أو بتحويله إلى ورقة ضغط جديدة تمتلكها تركيا في مواجهة التحولات الإقليمية.

ثالثًا: التغير المناخي والمخاطر البيئية

من التحديات الكبرى التي تواجه مستقبل مضيق البوسفور أيضًا هي التغيرات المناخية العالمية فارتفاع درجات الحرارة، وتبدّل أنماط التيارات البحرية، وارتفاع مستوى سطح البحر، كلّها عوامل تهدد النظم البيئية البحرية التي يعتمد عليها المضيق بشكل حيوي. وقد بدأت بالفعل تظهر مؤشرات على تغيرات في درجة ملوحة المياه وتنوع الحياة البحرية في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فإن الانفجار العمراني في مدينة إسطنبول، والتوسع الحضري على ضفتي المضيق، يؤدي إلى تزايد الضغوط على البيئة البحرية والبنية التحتية، ويهدد بمزيد من التلوث البحري الناجم عن حركة السفن والصرف الصناعي.

وبهذا المعنى، فإن الحفاظ على مضيق البوسفور كممر استراتيجي لا يمكن فصله عن الجهود البيئية الكبرى، لا سيما في ظل المبادرات الدولية المتعلقة بالاستدامة والمناخ، مما يُحتم على تركيا العمل على توازن دقيق بين التنمية الاقتصادية وحماية المضيق بيئيًا.

رابعًا: التحولات الإقليمية وارتباط المضيق بالأزمات الجيوسياسية

شهدت منطقة البحر الأسود وما حولها تحولات كبيرة في العقدين الأخيرين، من أبرزها:

١-توسع حلف الناتو باتجاه الشرق.

٢-ضم روسيا لشبه جزيرة القرم (٢٠١٤).

٣-اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية (٢٠٢٢).

٤-النزاعات في سوريا وشرق المتوسط (الحسيني , ٢٠٢٠ , ص٨٩).

جميع هذه التطورات أعادت رسم خارطة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وجعلت من مضيق البوسفور نقطة مركزية في التفاعلات العسكرية والسياسية فقد باتت أنقرة تتعرض لضغوط متضاربة من الأطراف المتنازعة، في الوقت الذي تسعى فيه للحفاظ على حيادها النسبي واستقلالية قرارها في إطار اتفاقية مونترو. وعليه، فإن استمرار التوتر في البحر الأسود أو شرق المتوسط يعني أن المضيق سيظل عاملًا فاعلًا في إدارة الصراعات وسيبقى أداة في يد تركيا لموازنة علاقاتها مع الأطراف المتنافسة.

خامسًا: السيناريوهات المحتملة لمستقبل المضيق

استنادًا إلى ما تقدم، يمكن تصوّر ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل مضيق البوسفور:

١. الاستمرار في الوضع القائم:

حيث تُبقي تركيا على الالتزام باتفاقية مونترو، دون تغيير في قواعد المرور أو السياسة العامة للمضيق، وهو السيناريو الأكثر واقعية على المدى القريب.

٢. التعديل التدريجي من خلال مشروع قناة إسطنبول:

حيث تسعى تركيا لتجاوز قيود الاتفاقية من خلال فتح قناة موازية يمكن التحكم فيها سياسيًا واقتصاديًا، وهذا سيواجه تحديات قانونية وربما توترات مع روسيا ودول الناتو.

٣. انفجار أزمة إقليمية تُغيّر من قواعد المرور في المضيق:

وهو سيناريو قائم في حال تصاعدت الحروب أو النزاعات المسلحة في المنطقة، ما قد يدفع تركيا لاستخدام المضيق كورقة ضغط صارمة، أو يُعيد التفاوض على الاتفاقيات القائمة.

سادسًا: أهمية الإدارة المستدامة للمضيق

في ظل التحديات المعاصرة، تزداد الحاجة إلى إدارة مستدامة للمضيق تشمل:

١-استخدام تقنيات حديثة لمراقبة حركة الملاحة .

٢-تقليل الانبعاثات الناتجة عن السفن .

٣-تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن البحري .

٤-إطلاق مبادرات للحفاظ على البيئة البحرية.

٥-إشراك المنظمات الدولية في مراقبة التوازنات القانونية.

إن الإدارة المستدامة لمضيق البوسفور تمثل الخيار الوحيد لضمان استمراريته كممر حيوي، ولمنع تحوله إلى نقطة صراع دائمة أو أزمة بيئية كارثية .

سابعًا: الدور الثقافي والحضاري في مستقبل البوسفور

لا يُمكن فصل مستقبل المضيق عن بُعده الثقافي، فالبوسفور كان وما يزال رمزًا للتعدد الحضاري، وملتقى للثقافات

الشرقية والغربية. وقد لعب دورًا تاريخيًا في بناء هوية مدينة إسطنبول، التي تعتبر المدينة الوحيدة في العالم الواقعة على قارتين .

من هذا المنطلق، يمكن لتركيا أن تُعزّز من صورة البوسفور ليس فقط كممر مائي، بل كمركز ثقافي عالمي يُعزز مفهوم السلام والتواصل بين الشعوب، لا سيما في ظل تصاعد النزاعات في مناطق كثيرة من العالم .

يتضح أن مستقبل مضيق البوسفور لن يكون محكومًا بالعوامل الجغرافية فقط، بل سيتأثر بعوامل سياسية وبيئية واقتصادية متعددة فالمضيق يقف على مفترق طرق بين الاستمرار في لعب دور الممر الاستراتيجي المنظّم وفق الاتفاقيات الدولية، وبين أن يصبح أداة متجددة في السياسة الخارجية التركية، وربما ميدانًا لمواجهة قانونية أو بيئية عالمية إن تحديات المستقبل تتطلب إعادة النظر في كيفية التعامل مع المضيق، ليس بوصفه فقط ممرًا مائيًا، بل كعنصر حيوي في هندسة الجغرافيا السياسية العالمية.

الاستنتاجات

١-يُعد مضيق البوسفور من أضيق الممرات الملاحية في العالم وأكثرها أهمية جيوسياسيًا، حيث لا يتجاوز عرضه ٧٠٠ متر في بعض المناطق.

٢-يشكّل المضيق نقطة ربط حيوية بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومن ثم البحر المتوسط، ما يمنحه أهمية استراتيجية واقتصادية دولية.

٣-تحظى تركيا بدور محوري في إدارة المضيق، مستفيدة من اتفاقية مونترو التي منحتها صلاحيات قانونية في تنظيم المرور البحري.

٤-يستخدم مضيق البوسفور كأداة سياسية وأمنية في الصراعات الإقليمية، خاصة بين روسيا وحلف الناتو، ما يجعله ساحة دائمة للتوترات.

٥-تواجه المنطقة البيئية للمضيق ضغوطًا متزايدة بسبب الكثافة السكانية والملاحية، مما يتطلب تدخلات تنظيمية عاجلة للحفاظ على استدامته.

٦-يشكل مشروع قناة إسطنبول تحديًا قانونيًا واستراتيجيًا، إذ قد يعيد رسم قواعد المرور البحري في المنطقة خارج اتفاقية مونترو.

٧-مستقبل المضيق مرهون بتوازن دقيق بين الاعتبارات البيئية، والسياسية، والسيادية، والتجارية .

التوصيات :

١-ضرورة التمسك باتفاقية مونترو كإطار قانوني يضمن استقرار التوازن البحري في المنطقة.

٢-تعزيز المراقبة البحرية والتقنيات الرقمية لتأمين حركة الملاحة وتقليل الحوادث.

٣-إطلاق دراسات بيئية مفصلة حول آثار الكثافة الملاحية والمشاريع الجديدة على النظام البيئي للمضيق.
٤-إشراك المجتمع الدولي في مبادرات حماية المضيق بصفته ممرًا دوليًا حيويًا.
٥-العمل على فصل الجوانب السياسية عن البيئية في ما يتعلق بمشروع قناة إسطنبول لضمان التوازن الداخلي والخارجي.
٦-توسيع مجالات التعاون الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأسود لضمان الاستخدام الآمن للمضيق وتعزيز السلام البحري.

المصادر :

١- الأحمد، يوسف جميل. (٢٠١٩). الاستراتيجية الجغرافية للمضائق البحرية في العالم. دمشق: دار الرائد العربي.
٢- الأطرش، حسن عبد الله. (٢٠١٤). الأهمية السياسية للممرات البحرية. عمّان: دار أسامة للنشر.
٣- البياتي، فاضل كريم محمد. (٢٠١٧). الجغرافيا السياسية وتطبيقاتها المعاصرة. بغداد: دار صفاء.
٤- الجبوري، عبد الكريم خليل. (٢٠١٥). جغرافية النقل الدولي والممرات البحرية. الموصل: دار ابن الأثير.
٥- الحسن، عبد المجيد علي. (٢٠١٦). الأبعاد الجيوسياسية للمضائق الدولية. القاهرة: دار المعرفة.
٦- الحسيني، طلال عبد السلام. (٢٠٢٠). تركيا والجغرافيا السياسية للمضائق. إسطنبول: دار الفتح.
٧- الزبيدي، نجم عبد الرضا. (٢٠١٢). التوازنات الجيوسياسية في البحر الأسود. بغداد: دار دجلة.
٨- الطائي، محمود إسماعيل. (٢٠١٨). التحليل الجغرافي للممرات الدولية. البصرة: دار الخليج العربي.
٩- العبيدي، نزار عبد الواحد. (٢٠١٧). مفهوم الجغرافيا السياسية وأثره في النزاعات. النجف: دار المرتضى.
١٠- الفهد، مازن عيسى. (٢٠١٣). النقل البحري والمضائق الإستراتيجية. بيروت: مؤسسة الرسالة.
١١- القيسي، أحمد شاكر. (٢٠١٦). دور الممرات البحرية في الأمن الإقليمي. عمّان: دار كنوز المعرفة.

١٢- الكبيسي، هيثم عبد الله. (٢٠١٤). الاتجاهات الجيوسياسية الحديثة. بغداد: دار الأمل .

١٣- محمد، عبد الرزاق جبار. (٢٠٢٠). «الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز»، مجلة جامعة سامراء للعلوم الإنسانية، ٤(١)، ١٥٥-١٧٨.

١٤- نعيم، حسنين حسن. (٢٠١٩). «أثر المضائق البحرية في الجيوبوليتيك الإقليمي»، مجلة جامعة سامراء للعلوم الإنسانية، ٣(٢)، ٢٠٠-٢٢٣.

Al-Ahmad, Youssef Jameel. (2019). The Geographical Strategy of the World's Maritime Straits. Damascus: Al-Raed Al-Arabi Publishing House.

Al-Atrash, Hassan Abdullah. (2014). The Political Importance of Maritime Passages. Amman: Osama Publishing House.

Al-Bayati, Fadel Kareem Mohammed. (2017). Political Geography and Its Contemporary Applications. Baghdad: Safa Publishing House.

Al-Hashimi, Talal Abdul-Salam. (2020). Turkey and the Political Geography of the Straits. Istanbul: Al-Fath Publishing House

Al-Hassan, Abdul-Majeed Ali. (2016). The Geopolitical Dimensions of International Straits. Cairo: Dar Al-Maaref..

Al-Jubouri, Abdul-Karim Khalil. (2015). Geography of International Transport and Maritime Passages. Mosul: Ibn Al-Atheer Publishing House.

Al-Kabeesi, Haitham Abdullah. (2014). Modern Geopolitical Trends. Baghdad: Al-Amal Publishing House.

Al-Qaissi, Ahmed Shakir. (2016). The Role of Maritime Passages in Regional Security. Amman: Kunooz Al-Maarifa Publishing House

Al-Ta'i, Mahmoud Ismail. (2018). Geographical Analysis of. International Passages. Basra: Arabian Gulf Publishing House.

Al-Obaidi, Nizar Abdul-Wahed. (2017). The Concept of Political Geography and Its Impact on Conflicts. Najaf: Al-Murtadha Publishing House.

Al-Zubaidi, Najm Abdul-Ridha. (2012). Geopolitical Balances in the Black Sea. Baghdad: Dijla Publishing House.

Al-Fahad, Mazen Issa. (2013). Maritime Transport and Strategic Straits. Beirut: Al-Risala Foundation.

Mohammed, Abdul-Razzaq Jabbar. (2020). "The Political Geography of the Strait of Hormuz," Journal of the College of Humanities, University of Samarra, 4(1), 155–178.

Na'eem, Hasanein Hassan. (2019). "The Impact of Maritime Straits on Regional Geopolitics," Journal of the College of Humanities, University of Samarra, 3(2), 200–223.